خلفيات الأزمة مع فرنسا ومسمياتها المختلفة؟

الكاتب: وحدة الدراسات الاستراتيجية

التصنيف: دراسات استراتيجية

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا©

تشكل الأحداث الجارية في فرنسا اليوم منذ استخدام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تسمية "الانفصالية الإسلامية" في خطابه الأول إلى مقتل مدرس التاريخ الفرنسي "صموئيل باتي" على يد طالب شيشاني بعد قيامه بعرض الرسوم الكاريكاتورية على طلابه بعد أن طلب من الطلاب المسلمين الخروج، وهي الرسوم التي سبق وأن رسمتها مجلة "شارلي إيبدو" التي سبق وأن أثارت جدلاً عالمياً واحتجاجات إسلامية.

نشهد اليوم النسخة الجديدة منها، خاصة بعد قيام الرئيس الفرنسي بالتصعيد خلال تشييع معلم التاريخ الذي قتل في جريمة بشعة ومدانة، فهي جريمة. ونقطة على السطر دون إلحاق أي صفة بها ودون إتباعها بأي كلمات تبريرية من نوع، لتبدأ في العالم الإسلامي حملة ضد ماكرون والسياسة الفرنسية وصلت حد بدء حملة مقاطعة غير منظمة للبضائع الفرنسية، أعقبها هجوم على الكنيسة في نيس ثم إطلاق الرصاص على كاهن في مدينة ليون، ليعود بعدها الرئيس الفرنسي ويخاطب العالم الإسلامي من خلال قناة الجزيرة محاولاً تهدئة الأمور، بإعلانه أنه لا يؤيد الرسوم بل يدافع عن حرية التعبير في بلده، وأنه ليس ضد الإسلام كديانة بل ضد المتطرفين الإسلاميين، لنكون في نهاية المطاف أمام مشهد عياني يوفر لنا مشاهدة مباشرة وحيّة للمسألة المعقدة المطروحة على بساط البحث عالمياً منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ومنذ بدء الجهاد السلفي في أفغانستان والذي كان مدعوماً من الدول المركزية الغربية التي تشن اليوم نفس الحملة ضد الإسلام، وهي السردية التي تعززت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

وإذا وسّعنا دائرة الرؤية وانتبهنا إلى ردود فعل السلطات المستبدة من جهة والقيادات الإسلاموية (أردوغان مثالاً) وتيارات الإسلام السياسي والمؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، مضافاً لها رد فعل الإسلام الشعبي، أي إسلام المواطنين، سيتوّفر لدينا مشهد، إن أحسنا قراءته وتحليله، سيوفر لنا معطيات كثيرة تساعدنا على فهم هذه الظاهرة المعقدة بشكل عميق من خلال الأمثلة الظاهرة أمامنا والتي وفرتها هذه اللحظة الاستثنائية، وربما يعود الفضل في ذلك إلى توسع وتمدد (عولمة) وسائل التواصل الاجتماعي بمواجهة أو على توازي مع عولمة الإعلام الذي لم يعد بإمكانه التحكم بالخطاب (إذا أردنا استخدام تعابير الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو) وحده بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي ناقلا للخطاب (سلباً وإيجاباً)، بما كسر ومنع احتكار الخطاب من قبل الإعلام الذي يمثل لسان حال (خطاب) السلطات على اختلاف أنواعها، سواء كانت سياسية أم دينية أم رأسمالية أم إيديولوجية، حيث كل منها يقدم الخطاب المناسب لمصالحه في "دراسة" هذه الظاهرة وتعميمها.

خلفيات الأزمة مع فرنسا ومسمياتها المختلفة؟

مما سبق ربما نفهم أسباب تعدد الصفات والتسميات والمصطلحات التي تطلق على الظاهرة، حيث نجد مفردات من نوع: الأصولية الإسلامية، الجهاد العالمي، التطرف الإسلامي، أزمة الإسلام، الإسلام في أزمة، وأخيراً أضاف لها ماكرون تعبير "الانفصالية الإسلامية"، في حين أنه في حقيقة الأمر كل تسمية من هذه التسميات تخفي خلفها جبلاً هائلاً من مصالح الجهة التي تروّج لها، وهو أمر يمكن تبيّنه في كل أشكال الخطابات المتعلقة بالظاهرة، التي لو حُللت تحليلاً علمياً أكاديمياً لقدمت لنا رؤية واضحة عن العلائق الداخلية التي تحكم هذا الخطاب والعلاقة بينه وبين المتحكمين به والمصالح المرتبطة به والأهداف المُسعى لتحقيقها منه.

ولعل لنا في هذا الشأن مثالاً واضحاً يتعلق بكتاب "تغطية الإسلام" لإدوارد سعيد حيث سلط الضوء على كيفية تغطية وسائل الإعلام الغربية للإسلام، كاشفاً بذلك جزءاً من العلائق الداخلية والخارجية المتحكمة بالخطاب الغربي عن الإسلام ودوافعه، وهو ما فعله بذكاء أيضاً في مسألة كتابيه "الاستشراق" و"الثقافة والإمبريالية".

وفي محاولة لتحليل وفهم الظاهرة وكل ما سبق الإشارة إليه سابقاً وفق ممكنات هذه الدراسة السريعة، سنبدأ من اللحظة الأولى لبدء هذه الأزمة إن صح التعبير، وحين نقول اللحظة الأولى فنحن نعني ما يتعلق منها بالأسباب المباشرة الظاهرة وليست العميقة، أي أن نبدأ من السهل/الآن إلى العمق/الماضي وجذور الظاهرة، أي ننتقل مما نراه الآن محاولين فهم أسبابه السياسية المباشرة إن صح التعبير، لننتقل إلى الجذور العميقة والمؤسّسة للظاهرة قدر الإمكان. وعليه، فإن اللحظة الأولى الآن تتمثل عندما أطلق فيها ماكرون مصطلح "الانفصالية الإسلامية" مطلقاً، بقوة السلطة التي يحوز عليها، خطاباً جديداً يتعلق بالمسألة الإسلامية، فما هي دوافعه وغاياته؟ ولم أطلق هذا الخطاب؟

الأزمة الفرنسية بين انحطاط السياسة ومسائل الهجرة والهوية والاندماج

لا يختلف اثنان ربما حول مسألة أن الرئيس الفرنسي قام بهذه الخطوة لأهداف انتخابية بحتة، ففي قراءته وفريقه للواقع الانتخابي الفرنسي، تقول المعطيات أن المنافس الوحيد لماكرون الساعي للبقاء في قصر الإليزيه هو اليمين الفرنسي المتمثل بالجبهة الوطنية الفرنسية التي تقودها "ماريان لوبان" وبعض أطياف اليمين الأخرى، وذلك في ظل تشظي وضياع اليسار واليمين التقليديين في فرنسا، وبالتالي سعى ماكرون الذي يمثل (وياللغرابة) مصالح الطبقة الرأسمالية إلى محاولة سحب البساط من تحت اليمين الفرنسي المعادي للمهاجرين والإسلام، أي حاول أن يحوز على خطابه وينسبه له في

محاولة رخيصة لكسب أصوات أنصار هذا اليمين، مستغلا السلطة التي يحوز؛ وساعياً لتقديم سياسة عملية لهذا الأمر من خلال زيارته للمناطق الفرنسية التي تمثل مراكز ثقل للمهاجرين، رامياً خطابه في ملعب معقد ومتفجر وتخترقه خطابات متعددة وزوايا متعددة، تبدأ من مسألة التهمش والاندماج والهوية والعنصرية ولا تنتهي عند البطالة التي تمثل واحدة من أبرز القضايا التي يغيّبها الخطاب الماكروني، باعتباره ممثل الطبقة الرأسمالية الفرنسية.

وقد شهدنا سابقاً احتجاجات مكثفة ضد السياسة الماكرونية بما عرف بتحرك السترات الصفراء. ولأن ماكرون عاجز عن إيجاد حلول للمسائل الحقيقية والمتراكمة، سواء على صعيد الاقتصاد الفرنسي المترنح جراء كورونا وهيمنة الرأسمالية وزيادة نسب البطالة، أو على صعيد مسألة الهجرة والاندماج والهوية، والتي هي مسألة معقدة وقديمة في فرنسا، آثر ماكرون اللجوء إلى الحلول السهلة، كإيجاد العدو والتصويب عليه، وكان في هذه الحالة الإسلام، قبل أن تنقلب اللعبة بوجهه ويضطر للتراجع.

إذن، إن السبب الظاهر يتعلق هنا بالعامل السياسي الساعي للتوظيف الانتخابي، ولكن ما هي الأسباب العميقة الراقدة خلف مسألة كهذه؟

إذا تأملنا ما سبق، سنضع يدنا على أمرين اثنين عميقين، يتعلق أولهما بانحطاط السياسة في بلدان الديمقراطية الغربية الليبرالية التي وصلت حد "اللعب بالنار" في سبيل الوصول إلى السلطة، وثانيهما مسألة الهجرة والاندماج والهوية، ومنها اندماج المسلمين في المجتمعات الإسلامية. **وسنعمل على دراسة هذين الأمرين:**

انحطاط السياسة

إن المتأمل في الخريطة السياسية العالمية، سيلحظ أننا نشهد منذ مدة، ما أطلق عليه مسألة انحطاط السياسة في البلدان الديمقراطية الليبرالية، فبعد أن كانت السياسة في هذه البلدان تشكل نموذجاً لكافة أبناء المعمورة (وربما لا تزال)، نلاحظ في الفترة الأخيرة انحطاط لا متناهي على المستوى السياسي في هذه البلدان، ولعل ظاهرة ترامب وما تشهده الساحة السياسية الأميركية وصعود رؤساء من نماذج الرئيس البرازيلي والرئيس الفرنسي ماكرون، إضافة إلى الخطاب الذي لا يخلو من عنجهية وعنصرية علنية أحياناً، يوفر لنا أمثلة تشير إلى أننا نشهد انحطاطاً لا متناهياً في السياسة في بلدان الديمقراطية الليبرالية التي سبق لبوتين أن نعاها (وهذا نوع أخر من أنواع حرب الخطابات لا مجال للخوض به هنا الآن). **ولكن أين تكمن الأزمة بالضبط؟**

لا شك أن ترامب وماكرون والخطابات الصادرة عنهما أو عن أمثالهما، ليست مرة أخرى، إلا ظاهر المشكلة لا عمقها، فالمشكلة العميقة تكمن في النماذج أو في البنية العميقة الحاكمة للحزبية/ الأحزاب الممثلة لمجمل العملية السياسية، حيث وصلنا في بعض البلدان إلى نوع من دكتاتورية الأحزاب إن صح التعبير كما في الولايات المتحدة الأميركية حيث يتناول الحزبان الديمقراطي (اليسار وفق المعايير الأميركية) والجمهوري (اليمين المحافظ) وفي بريطانيا العمال والمحافظين وفي فرنسا كان سابقاً اليسار واليمين التقليديان.

ضمن هذه الخطابات سنجد أنه على طول مسار طويل، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، لم يعد اليمين يفرق كثيراً عن اليسار، وقلما نستطيع تمييز برامج هذه الأحزاب، الأمر الذي شكل استعصاء في العملية السياسية وملاً لدى الجمهور الذي تحول إلى مجرد صوت ناخب في عرف هذه الأحزاب.

فبدأت تحدث تحولات عميقة في وعي هذا الجمهور، وهي نتاج تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية وتمدد العولمة وسحب المكتسبات الاجتماعية للجماهير العريضة بدل تعزيزها بعد زوال الخطر الشيوعي وعجز الديمقراطية الليبرالية عن التمدد عالمياً، بل وربما سعي هذه النماذج الحاكمة لاستغلال مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان لمآربها الخاصة عالميا، فأصبح الغرب مرادفاً للديمقراطية والشرق مرادفاً للاستبداد والشموليات، لينتج عن هذا كله شلل السياسة وتغير قواعد اللعبة التي أفرزت نماذج مثل ترامب وماكرون، إذ رغم أن ترامب جمهوري إلا أنه في العمق يمثل انشقاقاً داخل الحزب الجمهوري، في حين أن ماكرون جاء من خارج اليمين واليسار كمرشح للنخبة الرأسمالية، وهذا يمثل استثناء في مشهد ظل محكوماً لليمين واليسار لعقود طويلة.

إلى جانب هذا الأمر، ثمة مسألة تتعلق بروح العصر، فكل هذه الأحزاب الحاكمة في الغرب، كانت ابنة مرحلة الحرب الباردة التي ما إن انتهت حتى عجزت عن تكييف خطاباتها مع التحديات الجديدة المفروضة اليوم عالمياً، وبالتالي هي ابنة الماضي في حين أن جديداً يولد اليوم يتمثل بالأحزاب الأكثر يمينية من اليمين واليسار الذي تحول إلى قضايا البيئة، والذي تمثله الأحزاب الخضراء التي يتزايد حضورها يوماً بعد يوم في المشهد السياسي، لتكون بديلاً ومخرجاً لهذا الانحطاط الهائل الذي نشهده في السياسة؟

ولكن يبدو أن مسارها لاستسلام السلطة سيكون طويلاً لنظراً لمعاندة العالم القديم. وهنا في هذا السياق من انحطاط السياسة، يمكن أن نموضع الخطاب الماكروني لنفهم الجذور العميقة المؤسسة له ونفهم دوافعه الساعية لخلق عدو في ظل عجزه عن مقاربة المشاكل الحقيقية للشعب الفرنسي المتمثلة بالعمل والبطالة والتأمين الصحي وتحسين الاقتصاد الفرنسي، ناهيك عن التغطية على الإرث الاستعماري القديم وأيضاً أوجه

الاستعمار الحديثة التي تتجلى في السياسات الفرنسية في ليبيا وشرق المتوسط ومالي، التي لا يمكن فهمها دون فهم السياسة الخارجية لتلك البلدان، التي تتفق على جعل الإسلام عدواً لها بالتعاون مع الدكتاتوريات المحلية في دول الجنوب والشمال، وهي الأنظمة المستبدة التي تتلقى الدعم من هذه الحكومات الغربية، بما يمثل وجها أخر من أوجه المسألة، وهي نقطة سنتحدث عنها لاحقاً، بعد أن ننتهي من مسألة الهجرة والاندماج والهوية، والتي هي نتيجة من نتائج هذه السياسة أيضاً.

مسألة الهجرة واندماج المسلمين في المجتمعات الغربية

أحد المسائل التي أرادها ماكرون في خطابه؛ التغطية على الأسباب العميقة لمسألة معقدة ومتشابكة كمسألة الهجرة والهوية والاندماج، رامياً الكرة في الملعب الإسلامي، وهو كلام حق في بعض جوانبه، إنما يراد به باطل، حيث غيّب كل الأسباب الأخرى المتعلقة بمسؤولية الدولة الفرنسية عن حل مسألة قديمة قدم الجمهورية تقريباً! فمسألة الهجرة هي في عمقها ذات صلة أو تبدأ من الإرث الاستعماري الفرنسي الذي طالما جنّد أبناء المستعمرات للقتال في صفوفه وذات صلة بحاجات الاقتصاد الفرنسي نفسه.

وبضعف سياسات الاندماج والتعليم لأبناء هذه الجاليات التي تركت على أطراف المجتمع الفرنسي زمنا ثم استفاق الجميع على وجود مشكلة تتعلق بالهوية من جهة، وبالتيارات الأصولية التي غزت هذه الجاليات منذ صعود الأصولية الإسلامية ثمانيات القرن الماضي، التي مرة أخرى لعب الغرب دوراً بارزاً في صعودها، سواء خلال حربه ضد الخطر الشيوعي في أفغانستان أو في استغلاله الظاهرة نفسها ومحاولة توجيهها لخدمة مصالحه بدلا من القضاء عليها، كما نشهد في باكستان وسورية وليبيا وغيرها، مضافاً لها سياسات الغرب تجاه الربيع العربي وساحات حروب سابقة (الشيشان، يوغسلافيا)، التي حكمها الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة لصالح تعزيز الدكتاتوريات مرة أخرى، ما شكل موجة اللجوء والهجرة الجديدتين.

وهنا بدلاً من أن يسعى ماكرون للبحث العميق في ظاهرة قديمة ومعقدة، آثر الاستغلال السياسي الرخيص لها، من دون أن يعني ذلك عدم وجود مشكلة تتعلق بالمسلمين في هذه الجاليات، بل ثمة مشكلة كبرى لا يمكن التغاضي عنها من الطرف الأخر تحت عنوان "استهداف الإسلام ووجوب حمايته" كما يردد البعض، فمشكلة عدم اندماج المسلمين في المجتمعات الغربية مسألة واضحة، تتعلق في جزء منها بسياسات الدول المقيمين بها وطبيعة مجتمعاتها، ويتعلق جزء أخر بطبيعة الإسلام الممثل في أذهان هؤلاء والذي زادته الأصولية الإسلامية التي تمددت في هذه المجتمعات تأزماً، مستغلة الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي لهم، لتكوين مظلومية تستغلها الأصولية لتحقيق مرادها، وهذا أمر

معقد يحتاج للكثير من الدراسات والأبحاث، والتي تلقي دراسات "فرانسوا بورغا" "وأوليفيه روا" و"محمد أركون" ضوءاً عليها.

إلا أن المسألة الأهم برأينا هنا، تتعلق بمسألة استعصاء الإسلامويين أمام الحداثة والإصلاح الديني حتى اللحظة في العالم الإسلامي، فالفكر الإسلامي لم يطاله التحديث والإصلاح كما جرى في المسيحية مثلاً، فبقي معتمداً التراث الإسلامي دون تنوير حقيقي.

ولأن هذا لم يحصل، فإن هؤلاء المسلمين الذين ينتقلون فجأة إلى مجتمعات حداثية تقوم على عقد اجتماعي مدني لا ديني، يجدون أنفسهم في تضاد واضح بين ما في عقولهم المتمسكة بالإسلام التاريخي كما تعلموه، وبين واقع الحداثة الناقد والمشكك، ولأن ما تعلموه ارتبط بأذهانهم بمسألة المقدس، يتم التماهي في أذهانهم بمعاداة الدولة والمجتمع لهم.

وإذا أضيف لهذا إحساسهم بالتهميش والدونية بفعل سياسات الدولة ونبذ المجتمعات لهم، تتشكل لدينا "الخلطة" القابلة للانفجار عند أي توتر يحدث، بحيث يشعر أي من هؤلاء أنه مستهدف وأن واجبه، بناء على وعيه ومقدساته، الدفاع عن أهم ما يملك. وعليه، فكما أن جانباً من المسألة يتعلق بالسياسات الفرنسية والاستخدام السياسوي الرخيص، فإن قسماً أخر يتعلق بمسؤولية المسلمين عن عدم قراءة "إسلامهم" وتراثهم الديني على ضوء نظريات الحداثة والمكتشفات العلمية الحديثة، وذلك عبر تطبيق أحدث مناهج البحث العلمي عليه، لقراءته قراءة تاريخية موضوعية تزيل عنه ركام المقدس والسحري لصالح الحفاظ على جوهره المتعالي.

تحالف الديكتاتوريات والرأسماليات

تُحكم الدول الغربية أو دول الديمقراطية الغربية عموماً من قبل نظام ديمقراطي ليبرالي، يجمع قيم حقوق الإنسان والحداثة وحرية التعبير والرأي إلى قيمة الربح وتعاظم الثروات التي تشكل مقدساً يكاد لا يوازيه مقدس في حياة تلك البلدان التي أصبحت محكومة عملياً من رأس المال الذي يضم (كارتل) السلاح والمصارف والتجارة الإلكترونية وغيرها، والتي تعمل اليوم في اتجاهين، أولهما تقليص المكتسبات الاجتماعية التي منحت للعمال والطبقات العاملة في مجتمعات الغرب، والتي يكون من أوائل ضحيتها المهاجرون باعتبارهم الأكثر فقراً في تلك المجتمعات التي لجأوا إليها. وثانيها تحويل العالم كله إلى سوق لمنتجاتها، سواء عبر الأساليب الناعمة (العقوبات والتحالف مع النظم) أو الأساليب الخشنة (الحروب).

وعمل هذا (الكارتل) العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأحداث أيلول/سبتمبر على تحويل الغرب إلى نادي مغلق للديمقراطية، أي لم يسعى إلى تعميم الديمقراطية الليبرالية عالمياً لتنعم بها كافة شعوب الأرض، خاصة بجانبها الحقوقي، بل حصر تلك المكتسبات في بيئته وسعى لعولمة شقها الاقتصادي المتعلق بالربح فقط، وهذا استدعى بدوره التحالف مع الدكتاتوريات القائمة في الجنوب والشرق للحفاظ على الوضع القائم كما هو في الجنوب مع تقليص المكتسبات الاجتماعية في الشمال والاتجاه نحو مزيد من الربح، وهذا خلق مشاكل متعددة داخل العالم الغربي، بتزايد عدد العاطلين عن العمل وخلق أزمات اقتصادية حادة (أزمة ٢٠٠٨ مثالاً)، وللتغطية على أمر كهذا، وأمور أخرى كثيرة لم يعد بالإمكان التغطية عليها، كان لابد من إيجاد خطاب جديد يحكم مرحلة ما بعد الحرب البارة، وكان هذا الخطاب هو الأصولية الإسلامية والحرب على الإرهاب الذي التصق منذ تلك اللحظة بالإسلام، وهو الذي انضمت له النظم المستبدة في الجنوب لإيجاد موقع لها في الحكومة العالمية الجديدة ولإيجاد وظيفة لها لدى الغرب، تتمثل عملياً بحماية المصالح الغربية، وظاهرياً في محاربة الإرهاب الذي عملت هذه النظم على تنميته ورعايته في سجونها للاستثمار به وإطلاقه عند الحاجة له.

وهنا عند هذه اللحظة بالذات تلاقت مصالح الطرفين، الغرب في إيجاد عدو جديد له والأنظمة المستبدة في شيطنة الإسلام السياسي (الذي لا شك له خطاياه الكثيرة أيضاً) ووسمه بالإرهاب، خاصة أنه يشكل في تلك البلدان البديل الوحيد المنظم نوعاً ما لاستلام السلطة.

وهنا عمل الطرفان معاً، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأول (الأنظمة المستبدة) عبر خلق ورعاية هذا الإرهاب والثاني (حكومات الغرب) على محاربته، ليدخل الغرب في دوامة من التناقضات والسياسات الخاطئة بعد أن وصل الإرهاب إلى عقر داره وبات يريد أن يكافحه حقاً، فهو يريده عدواً شرط أن يبقى بعيداً عنه وهذا مستحيل، وهنا ظهر الارتباك بوضوح في السياسات الغربية، فتارة يتحدثون عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتارة يتحدثون عن الاستقرار الذي **يعني إعادة تدوير الاستبداد بحجة أن خطر الإرهاب أكبر من خطر الاستبداد، لتغلق الدائرة من جديد كما رأينا في الربيع العربي.**

وهنا ثمة نقطة مهمة جداً، وهي تتعلق بأن الأنظمة المستبدة، وحتى قبل أن يتحول الإسلام إلى عدو عالمي، لعبت دوراً بارزاً في تنمية التطرف الإسلامي، من خلال عملها على تعزيز ورعاية النسخة المحافظة من الإسلام لمواجهة الإسلام الذي ينافسها على السلطة، هذا ما فعله عبد الناصر ومن بعده السادات وحافظ الأسد وكل الدكتاتوريات العربية والإسلامية التي عملت على رعاية وصناعة "إسلام محافظ وتحت الطلب" وقدمت له كل المنابر لتحويل وعي الجماهير وتخديره بما يتوازى مع ما تريده هذه

السلطات، فيما كانت هذه السلطات نفسها تصنع الإسلام المتطرف في سجونها وسياساتها.

والملفت هنا أن السلطات التي قدمت نفسها باعتبارها سلطات علمانية هي من قامت برعاية هذا الإسلام المحافظ وتعميمه وهو الذي تحول لاحقاً إلى الماء الذي يعيش فيه سمك التطرف. وهذا أمر لم يكن حكراً على الإسلام فقط كما يبيّن "سكوت هيبارد" في كتابه "السياسة الدينية والدول العلمانية/ مصر والهند والولايات المتحدة الأميركية" (سلسلة عالم المعرفة، يونيو ٢٠١٤)، بل نراه أيضاً في الهند والولايات المتحدة الأميركية نفسها.

وهنا في نهاية المطاف تلاقت مصالح الطرفين في خلق هذا الإسلام الجهادي والمتطرف، كل لمصلحته، مع إبقاء التعاون الأمني والخطوط الساخنة مفتوحة بينهما سراً لتبادل المعلومات والصفقات، والتي تصب في نهاية المطاف في زيادة أرباح الأول وتعزيز شرعية الأنظمة المستبدة الساعية للبقاء في السلطة. ولكن هل هذا يعني أن لا مشكلة في الأصولية الإسلامية وأن كل شيء ملقى على عاتق الغرب والاستبداد؟ حتماً لا.

أزمة الإسلام أم أزمة المسلمين؟

رغم كل ما سبق، فإن ثمة مشكلة كبرى في العالم الإسلامي لم تزل راهنة، مشكلة تتعلق بالأصولية الإسلامية أولاً، التي هي بالدرجة الأولى نتاج هيمنة وعي ديني قروسطي قديم ولم يعد قادراً على مسايرة أوضاع العصر، وهي مشكلة كبرى أشار لها المفكر الباحث محمد أركون وتحدث عنها كثيراً ومطولاً، وهي تتعلق بهزيمة الفكر الديني النقدي التحرري في الإسلام منذ هزيمة التيار المعتزلي وإغلاق باب الاجتهاد إلا بما يناسب وعي السلطات، وهي المشكلة التي لم تجد حلاً لها حتى اليوم، والتي تشكل الجذر الأساس الذي يستند له كل ما سبق لتحقيق مآربه، لأن الأرضية تسمح بذلك.

فالمسلم الذي يتربى في بيئة دينية ويحمل وعياً عن المقدس يحكم كل تفاصيل حياته، سيجد نفسه، وفق هذا الوعي، مضطراً للدفاع عن مقدساته. وهنا قد تختلف طبيعة هذا الدفاع بحسب موقع كل مسلم وشدة وعيه. ولهذا، فإن الحل يكمن في تفكيك تلك "المقدسات الموهومة" التي تحكم الوعي الإسلامي عن الإسلام والدين واللاهوت، للحفاظ على الإسلام ذاته كعالم روحاني بين الإنسان وخالقه بعيداً عما علق به طيلة قرون من "مقدسات" ليست من المقدسات بشيء.

هذه هي النقطة الأساس التي لم يتمكن المسلمون (وليس الإسلام) من تخطيها بعد، وطالما بقيت قائمة، فإن التطرف سيعيد تجديد نفسه دائماً بصيغ متعددة، وقد

رأينا نسخه الكثيرة في العقود الأخيرة، من طالبان والقاعدة إلى داعش والنصرة وأنصار الشريعة وغيرها.

وهذا الوعي الديني الحاكم شعبياً ومؤسساتياً ولدى رجال الدين، هو ما يجعلنا نفهم سبب الإدانات الباهتة للجريمة التي تظهر عن المسلمين والمؤسسات الدينية المحتكرة له؟! والتي تلحق دائماً بعبارة و"لكن"، وهي التي تفسر الكثير من اللاوعي الكامن في أذهان أصحابها لو وضعت على مشرح التحليل النفسي، الذي يحتاج التاريخ الإسلامي كله للمرور به وبكل نظريات البحث العلمي لتخليصه مما علق به من قرون، وهذه هي معركتنا التي لن نبدأ التفكير بها بعد للانتقال إلى نادي الحداثة، فهل نفعل أم نبقى نلوم الغرب وماكرون وترامب؟

المراجع

(١): إدوارد سعيد، الاستشراق، مؤسسة الأبحاث العربية، ترجمة كمال أبو ديب.

(٢): إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، ترجمة محمد عناني، دار رؤية.

(٣): إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، دار الآداب، ترجمة كمال أبو ديب.

(٤): أوليفيه روا، الجهاد والموت، دار الساقي

(٥): أوليفيه روا، عولمة الإسلام، دار الساقي

(٦): أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، دار الساقي

(٧): فرانسوا بورغا، فهم الإسلام السياسي، دار الساقي

(٨): محمد أركون، تحرير الوعي الديني، دار الطليعة

(٩): محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، دار الطليعة.

(١٠): هاشم صالح، العرب والبراكين التراثية، دار الساقي.

(١١): هاشم صالح، معضلة الإصولية الإسلامية، دار الساقي.

(١٢): سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية/ مصر والهند والولايات المتحدة الأميركية"، سلسلة عالم المعرفة، يونيو ٢٠١٤.